المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المعهد العربي لحقوق الإنسان

بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة
(اليونيسف) ـ المكتب الإقليمي للشرق الأوسط
وشمال افريقيا ـ عمّان

وثيقة

ندوة
دور القطاع الخاص في النهوض بثقافة حقوق الطفل ونشرها

تونس : 23 ـ 25 ماي / آيار 2000

التقرير الختامي

1 ـ توطئة

عقدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمعهد العربي لحقوق الإنسان، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، الندوة العربية حول «دور القطاع الخاص في النهوض بثقافة حقوق الطفل ونشرها» بتونس من 23 إلى 25 ماي / أيار 2000. وتندرج الندوة في إطار ما توليه الجهات المنظمة من أهميّة لقضايا ثقافة الطفل عامة وقضايا ثقافة حقوق الطفل بوجه خاص، وذلك تنفيذا للأهداف المحدّدة في كل من الخطّة القومية لثقافة الطفل العربي التي وضعتها المنظمة العربية وأقرّها مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي(1994) وتوصيات ندوة «من أجل ثقافة لحقوق الطفل في البلدان العربية» (1999) التي نظمها المعهد العربي لحقوق الإنسان بالتعاون مع المكتب الإقليمي لليونيسف بعمان واقتناعا بأنّ النهوض بحقوق الانسان إنما يبدأ بالطريقة التي يعامل بها المجتمع أطفاله لما يقتضي تنسيق جهود مختلف الأطراف الفاعلة وتفعيل الشراكة بين الجهات الرسميّة المسؤولة

والمنظمات غير الحكومية وجميع مكونات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في مجال صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج ووضع الآليات الكفيلة بنشر الوعي بثقافة الطفل العربي وحقوقه على أوسع نطاق ممكن.

2 ـ أهداف الندوة

حدّدت للندوة أهداف أساسية تتمثل في :

ـ تبادل الخبرات الوطنية في مجال مشاركة القطاع الخاص في وضع سياسات التنمية المستديمة المتبعة في الدول العربية وتنفيذها، وبخاصة في المجالات المتعلقة بحقوق الطفل وحاجياته الأساسية،

ـ تبادل الخبرات الوطنية في مجال مشاركة المؤسسات الاقتصادية والإعلامية والتربوية الخاصة في تنمية ثقافة الطفل وحقوقه ونشر الوعي بها بالوسائل الملائمة والفعالة لدى الكبار والصغار على حدّ سواء.

ـ وضع عدد من التوصيات بهدف تفعيل الشراكة بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في مجال دفع الوعي بثقافة الطفل وحقوقه، بوصفه استثمارا لفائدة أجيال المستقبل يمكّن من تحصين المجتمع العربي بأسره ومن تأمين الذاتية العربية وهويتها في مجال المشاركة في الحوار الثقافي العالمي.

3 ـ المشاركون في الندوة

شارك في الندوة خبراء وممثلون عن كل من القطاعات الحكومية في مجال التربية والتعليم والثقافة والشباب والطفولة وعن بعض المنظمات غير الحكومية ذات الصلة والهيئات والمنظمات العربية والدولية والمؤسسات الخاصة (انظر الملحق الخاص بالمشاركين).

4 ـ افتتاح الندوة

تميّز حفل الافتتاح الذي حضره عدد من المندوبين الدائمين بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومن أعضاء السلك الديبلوماسي العربي المعتمدين بتونس وممثلي وسائل الاعلام بالكلمات التي ألقاها سعادة نائب مدير عام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومدير الإعلام بالمكتب الإقليمي لليونيسف بعمان ورئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان.

5 ـ سير أشغال الندوة

توزعت أعمال الندوة بين المحاضرات العامة المعدّة للغرض من قبل الخبراء وتقديم التجارب القطريـة العربية وتدخلات المشاركين وذلك في المحاور التالية :

ـ دور القطاع الخاص في التنمية في الأقطار العربية.

ـ ثقافة حقوق الطفل من حيث ارتباطها بدور القطاع الخاص في التنمية.

ـ دور المؤسسة الاقتصادية الخاصة في حماية حقوق الطفل ونشرها.

ـ دور المؤسسة التربوية الخاصة في حماية حقوق الطفل ونشرها.

ـ دور المؤسسة الإعلامية الخاصة في حماية حقوق الطفل ونشرها.

ـ حالة التعاون بين القطاع الخاص والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالتنمية.

وأخذت الندوة علما بنداء ماندلا ـ ماشال بتاريخ 6 ماي / أيار 2000 والذي دعا لشراكة عالمية من أجل الأطفال، تضم الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ولاحظت تكثيف الجهود الدولية والاقليمية والقطرية لمراجعة ما أنجز لصالح الطفولة بعد عشر سنوات من مؤتمر القمة العالمي للطفولة عام 1990، والاتفاق على مجموعة جديدة من الأهداف ترشد العمل من أجل الأطفال في بداية القرن الحادي والعشرين.

وكل ذلك يشكل فرصة مواتية لصياغة دور إيجابي للقطاع الخاص في بناء ثقافة حقوق الطفل في العالم العربي.

التوصيات

إنّ المشاركين في الندوة العربية حول دور القطاع الخاص في النهوض بثقافة حقوق الطفل ونشرها،

انطلاقا من جملة القيم والمبادئ المعلنة في اتفاقية حقوق الطفل وبخاصة المادة 42 منها التي تقضي بوجوب «نشر مبادئ الاتفاقية وأحكامها على نطاق واسع بالوسائل الملائمة والفعالة بين الكبار والصغار على السواء»

وتنفيذا لما جاء في الخطة الأممية الخاصة بعشرية التربية على حقوق الإنسان (1995 ـ 2004) والخطة القومية لثقافة الطفل العربي (1994) والخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان (بيروت 1997)

وإعلان الرباط بشأن التربية على حقوق الانسان (1999)
وتوصيات الندوة العربية لثقافة حقوق الطفل (تونس 1999).

وإيمانا منهم بأنّ الطريقة التي يعامل بها المجتمع أطفاله مؤشر على مدى ترسخ قيم حقوق الإنسان فيه بما يقتضي تنسيق جهود مختلف الأطراف بهدف نشر الوعي بثقافة الطفل العربي وحقوقه في أوساط المجتمع عامّة وأوساط الأطفال خاصة.

وشعورا منهم بالتحديات الجديدة التي تطرحها العولمة القائمة على المنافسة الشاملة وعلى قدرة المجتمعات العربية ككل في المساهمة في الحوار الإبداعي مع الآخرين وفي المشاركة الفاعلة في الإنتاج والإبداع وامتلاك المعرفة وأدوات الخلق والابتكار.

1 ـ يعلنون عن اقتناعهم الراسخ بأنّ التنمية هي بالأساس عمليّة ثقافية بالمعنى الواسع والدقيق للكلمة مما يستوجب دفع الاستثمار في الموارد البشرية والرفع من قيمة الإنسان العربي، رجالا ونساء وأطفالا على حدّ السواء.

2 ـ يؤكدون على وجوب تفعيل الشراكة بين الجهات الرسمية المسؤولة والمنظمات غير الحكومية ومؤسّسات القطاع الخاص في مجال صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج والآليات الكفيلة بدفع عملية التنمية الشاملة للمجتمع بما يمكن من الحدّ من ظاهرة الإقصاء الاجتماعي ومن بلوغ هدف الانسجام الاجتماعي.

3 ـ يؤكدون على الدور البارز المنوط بالقطاع الخاص في مجال تنمية ثقافة الطفل وحقوقه في البلدان العربية، بوصفه استثمارا لفائدة أجيال المستقبل يمكّن من تحصين المجتمع العربي بأسره ومن تأمين الذاتية العربية وهويتها في مجال المشاركة في الحوار الثقافي العالمي.

4 ـ يضعون في اعتبارهم أن تكون مختلف البرامج والآليات الخاصة بنشر ثقافة الطفل وحقوقه منسجمة مع جملة المبادئ العامة المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل وبخاصة مصلحة الطفل الفضلى، وعدم التمييز بين الأطفال، وحق الطفل في البقاء والنماء، واحترام آراء الطفل وحقه في مشاركة الفاعلة في صياغة البرامج والقرارات الخاصة بوضعه وتنفيذها.

يتقدمون بالتوصيات التالية :

أوّلا - بخصوص دور المؤسسة الاقتصادية الخاصة

1) تنمية دور المؤسسة الاقتصادية الخاصة وتطوير قنوات الاتصال والتعاون بينها وبين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجال إعداد البيانات والاستراتيجيات والبرامج والآليات الخاصة بتنمية ثقافة الطفل وحقوقه وتلبية مختلف حاجياته التعليمية والصحيّة والثقافية وغيرها.

2) وضع منهجية واضحة المعاني والأهداف بغرض التنسيق المحكم بين الدولة وأجهزتها من ناحية، ومختلف المتدخلين من القطاع الخاص والمنظمات الأهلية، من ناحية أخرى بهدف التنسيق المحكم بينهم وتلبية الحاجات المطلوبة بأكثر سرعة وأقل تكاليف.

3) وضع برامج خاصة بهدف نشر حقوق الطفل والمبادئ التي تقوم عليها لدى أصحاب المؤسسات الخاصة وتكثيف الدورات التدريبية لفائدتهم بالتعاون مع منظماتهم الممثلة.

4) دعوة أصحاب المؤسسات الخاصة ومنظماتهم الممثلة للمشاركة الفاعلة للقضاء على ظاهرة عمالة الأطفال في البلدان العربية.

5) دعوة أصحاب المؤسسات الخاصة ومنظماتهم الممثلة للمشاركة الفاعلة في تلبية حاجيات الفئات الضعيفة من الأطفال مثل الأطفال المعوقين والأطفال المهملين.

6) تشجيع المؤسسات الخاصة على إقامة تظاهرات وندوات تجمع بالأطفال مباشرة بهدف خلق شراكة حقيقية تدعو إلى التفاعل الواقعي بينهم لوضع التصورات وتنفيذها في كافة المجالات التي تدعم الطفولة وتنمي قدراتها إلى أقصى إمكاناتها.

7) النهوض بالمؤسسات الخاصة العاملة في قطاع إنتاج كتب ولعب الأطفال حفاظا على الذاتية العربية ومساهمتها الفاعلة في الإنتاج الثقافي والأدبي والترفيهي الموجه للأطفال وتحقيقا لحق الطفل العربي في تنمية هويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة مع تيسير الوصول إلى الإنتاج العالمي الذي يخدم مصالحه الفضلى ويؤمّن قدرا من التنوع الثقافي المبدع الذي هو من كنوز البشرية.

8) تفعيل مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في تنمية البرامج العامة الموجهة للطفولة في السن المبكرة مع توجيه عناية خاصة لرياض الأطفال بهدف إدخال الطرق العلمية الحديثة وترسيخ روح اكتساب المعرفة والتطوّر في ذهن الطفل العربي بما يؤهله لكسب التحديات الراهنة والقادمة في مجال المنافسة العلمية والإبداع.

9) إدماج القطاع الخاص في مشاريع رعاية الطفولة عن طريق الحوار من خلال غرف التجارة والصناعة العربية ودعوة المنظمات التي تعنى بالأطفال إلى تسمية رؤساء هذه الغرف أعضاء فخريين فيها.

ثانيا ـ بخصوص دور المؤسسة التربوية الخاصة

1) تنمية دور المؤسسة التربوية الخاصة وتطوير قنوات الاتصال والتعاون بينها وبين قطاع التعليم الحكومي بهدف تأمين انصهارها في ظل المنظومة التربوية العامة للبلاد، من حيث توحيد المناهج والمحتويات وإثبات المبادئ العامة والغايات التي يقوم عليها قطاع التعليم كمرفق عام حيوي ومصيري في تكوين الناشئة وإعدادها للمستقبل.

2) العمل على تقليص أقساط التعليم الخاص صيانة لمبدإ مجانية التعليم وعدم التمييز بين الأطفال

3) إحكام التنسيق بين القطاع العام للتربية والمؤسسة التربوية الخاصة بهدف تأمين انصهارها ضمن الأهداف والقيم التي تقوم عليها مدرسة الغد الرامية إلى تنمية احترام شخصية الطفل ومواهبه إلى أقصى إمكاناتها، وتنمية احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية، ونشر مبادئ التسامح والسلم والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب على أساس النّدّية والعدالة والمساواة وإلى إعداد الطفل لتحمل المسؤولية والتكفل تدريجيا بذاته بقدر من الثقة في النفس والقدرة على المشاركة الفاعلة في تحقيق الغد الأفضل.

4) وضع نظام رصد ومتابعة بهدف جعل مؤسسات التعليم الخاص مستجيبة لجملة القيم والمبادئ المبيّنة أعلاه.

5) وضع برامج متكاملة بهدف تدريب المدرسين والمشرفين الإداريين على مؤسسات التعليم الخاص لتحقيق هذه الأهداف.

6) تبادل التجارب والخبرات بين مؤسسات القطاعين العام والخاص بهدف ترسيخ أساليب المشاركة الفاعلة للتلاميذ في التعلم والإقبال على العمل الجماعي والمساهمة في حياة المؤسسة التعليمية ومختلف الأنشطة الثقافية والترفيهية المعدّة لفائدتهم.

7) تبادل التجارب والخبرات بين مؤسسات القطاعين العام والخاص بهدف تأمين حق التلاميذ وأوليائهم في إبداء الرأي بشأن سير المؤسسة التعليمية والمشاركة في مختلف القرارات المتعلقة ببرامجها ونشاطها.

8) وضع نظام خاص بالابلاغ والتشكي يمكّن التلاميذ وأولياءهم من رصد حالات إساءة المعاملة وأخذ التدابير الكفيلة بمعالجتها بما يتفق مع كرامة الطفل وحقوقه.

9) عقد ندوات قطرية يشارك فيها التربويون في مجالات الطفولة والتنمية مع ممثلي القطاع الخاص (رجال أعمال، مستثمرين...) لوضع مشروعات محدّدة تتصل بالحاجات الفعلية للأطفال وبإسهام وتمويل من القطاع الخاص.

ثالثا ـ بخصوص دور المؤسسة الإعلامية الخاصة

1) تنمية دور المؤسسة الإعلامية الخاصة في تأمين ثقافة الطفل وحقوقه ونشر الوعي بها لدى العاملين في هذا القطاع والمجتمع كافة.

2) إدماج ثقافة الطفل وحقوقه في برامج ومناهج التكوين بمعاهد وكليات الصحافة والإعلام.

3) إجراء دراسات علميّة وميدانية خاصة بمضمون البرامج الموجهة للأطفال وتقديم المقترحات بهدف تحسين نوعيتها وأساليبها لتستجيب أكثر لحاجيات الطفل وحقوقه.

4) تنسيق الجهود وتنمية التعاون مع مختلف الهيئات الوطنية والاقليمية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، بهدف إعداد دورات تدريبية خاصة لفائدة الصحافيين العاملين في البرامج الثقافية والتربوية والترفيهية الموجهة للأطفال، أو في البرامج الخاصة بصحة الطفل والتغذية وتنظيم الأسرة ودور المرأة وغير ذلك من البرامج المتعلقة بثقافة الطفل وحقوقه وحاجياته المتنوعة.

5) تبادل التجارب والخبرات بين مؤسسات القطاعين العام والخاص بهدف إدماج ثقافة الطفل وحقوقه بأساليب ملائمة وفعّالة في المسلسلات والتمثيليات وبرامج المسابقات وغير ذلك من البرامج الكفيلة بنشر الوعي بها لدى الكبار والصغار.

6) إجراء دراسات ميدانية بهدف رصد مختلف أشكال التمييز ضد البنات في وسائل الإعلام العامة والخاصة ووضع خطة بهدف تعديل النماذج التقليدية التي تكرس التمييز وتديمه.

7) الاستفادة من يوم الطفل الإعلامي الذي يصادف ثاني يوم أحد من شهر ديسمبر من كل عام لغاية نشر ثقافة الطفل وحقوقه في البرامج الإذاعية والتلفزيونية في القطاعين العام والخاص.

8) دعوة مؤسسات الإعلام العربية في القطاعين العام والخاص للمشاركة بفعالية في المؤتمر العالمي للتلفزيون من أجل الأطفال المزمع انعقاده في أثينا عام 2001 مع النظر في الانضمام إلى الميثاق العالمي للإذاعة من أجل الأطفال المتضمن عددا من المبادئ الأخلاقية الهامة في مجال بثّ المواد والبرامج الموجهة للأطفال.

9) إعداد بعض القصص والرسوم الخاصة بحقوق الطفل من قبل خبراء وإرسالها إلى صحف ومجلات سواء كانت مختصة بالأطفال أو لدى ملاحق أسبوعية موجهة لهم أو للأسرة.

10) السعي لإعداد تصوّر لومضات إعلانية ورسوم متحركة عربية تخدم حقوق الطفل يموّل إنتاجها القطاع الخاص ومن ثمّ العمل على توزيعها على المحطات التلفزيونية العربية.

11) تنظيم حلقات نقاش وورشات عمل خاصة بالأطفال أنفسهم حول تصوراتهم لما يمكن أن يقدمه الإعلام، والإعلام الخاص بدرجة أدقّ.

12) دعوة المؤسسات المعنيّة بالطفولة للمساهمة في التوظيف الجيّد لشبكة الأنترنت» عبر السعي لخلق مواقع تعنى بالطفل وحقوقه بأسلوب علمي شيّق.

13) إعادة بعث مؤسسة انتاج البرامج المشتركة كطريقة تمكّن من تحسين نوعية البرامج الموجهة للأطفال وتوسيع الاستفادة منها في الدول العربية .

14) إيلاء العناية الكافية لطرق تدخل قطاع الاعلام الخاص مباشرة أو عن طريق شركات الانتاج، وذلك بهدف تحسين مضامين البرامج ونوعيتها والتقليل من ظاهرة الدبلجة للبرامج المستوردة الموجهّة للأطفال.

رابعا ـ توصيات بشأن التنسيق والمتابعة

1) تكوين شبكة من المنظمات المشاركة في هذه الندوة لمتابعة توصياتها.

2) دعوة الحكومات والهيئات والمنظمات العربية المعنية بقضايا نشر ثقافة حقوق الطفل إلى دعم المعهد العربي لحقوق الإنسان وذلك عن طريق إرساء شراكة فعّالة بهدف تطبيق برامجه ذات الصلة.

3) دعوة الفنانين العرب التشكيليين والمختصين في الرسوم المتحركة والممثلين والمغنين وسفراء اليونيسف من أجل التعريف بحقوق الطفل.

4) إيلاء اهتمام خاص بالأوضاع التي يعيشها أطفال فلسطين والعراق بسبب الظروف الخاصة التي يعيشون فيها..